دور المؤسسات العقابية في مساعدة المفرج عنهم على تخطي صدمة الإفراج

THE ROLE OF PENAL INSTITUTIONS IN HELPING RELEASED PERSONS OVERCOME THE SHOCK OF RELEASE

م.د سعاد شاكر بعيوي

كلية القانون – جامعة القادسية

suad.alisawee@qu.edu.iq

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٥/١/١٥ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/٦/١٦

الملخص:

تعد صدمة الإفراج من الظواهر النفسية والاجتماعية التي يتعرض لها العديد من المفرج عنهم بعد قضاء فترة عقوبتهم في السجون. هذه الصدمة تنتج عن التغير المفاجئ في البيئة الاجتماعية والنفسية للمفرج عنه، حيث يواجه تحديات متعددة تتعلق بالإدماج في المجتمع، التكيف مع الحياة الجديدة، والضغط النفسي المرتبط بفقدان الحرية. تشمل أعراض صدمة الإفراج القلق، الاكتئاب، القلق الاجتماعي، والإحساس بالوحدة، بالإضافة إلى الوصمة الاجتماعية التي يتعرض لها المفرج عنه بسبب سجله الجنائي، مما يفاقم معاناته. ان المؤسسات العقابية تلعب دورًا مهمًا في الحد من صدمة الإفراج من خلال تقديم برامج التأهيل النفسي، الاجتماعي، والمهني للنزلاء أثناء فترة السجن، مما يمكنهم من التكيف مع البيئة الجديدة بعد الإفراج. كما أن الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم تعد أمرًا بالغ الأهمية لتسهيل عملية الادماج والحد من مشاعر العزلة والوصمة الاجتماعية التي قد يشعر بها المفرج عنه. رغم أهمية برامج التأهيل والرعاية اللاحقة، إلا أن هناك بعض التحديات التي قد تعيق فعالية هذه البرامج مثل نقص الموارد والاختصاصيين النفسيين والاجتماعيين، بالإضافة إلى المقاومة النفسية من بعض المفرج عنهم الذين قد يشعرون بعدم الحاجة للدعم بعد الإفراج. كما أن الوصمة الاجتماعية قد تظل قائمة وتؤثر على فرص المفرج عنهم في التكامل الاجتماعي. وتوصلت الدراسة الى دور المؤسسات العقابية في تقليل هذه الصدمة او تفاديها، وتيسير عملية إعادة الادماج في المجتمع مما يعزز من فرص نجاحهم في الحياة بعد السجن ويسهم في منع العودة إلى الجريمة.

الكلمات المفتاحية: صدمة الافراج، التأهيل، الرعاية اللاحقة، الادماج الاجتماعي.

ABSTRACT:

Release shock is one of the psychological and social phenomena that many released persons experience after serving their sentence in prisons. This shock results from the sudden change in the social and psychological environment of the released person, as he faces multiple challenges related to integration into society, adaptation to a new life, and psychological pressure associated with the loss of freedom.

Symptoms of release shock include anxiety, depression, social anxiety, and feelings of loneliness, in addition to the social stigma that the released person is exposed to due to his criminal record, which exacerbates his suffering. Punitive institutions play an important role in reducing the shock of release by providing psychological, social, and vocational rehabilitation programs for inmates during the prison period, which enables them to adapt to the new environment after release. Symptoms of release shock include anxiety, depression, social anxiety, and feelings of loneliness, in addition to the social stigma that the released person is exposed to due to his criminal record, which exacerbates his suffering. Punitive institutions play an important role in reducing the shock of release by providing psychological, social, and vocational rehabilitation programs for inmates during the prison period, which enables them to adapt to the new environment after release. Social stigma may also remain and affect the chances of those released for social integration. The study found the role of penal institutions in reducing or avoiding this trauma, and facilitating the process of reintegration into society, which enhances their chances of success in life after prison and contributes to preventing a return to crime.

Keywords: shock release, rehabilitation, aftercare, social integration.

المقدمة

اولاً: موضوع الدراسة: تُعدّ مرحلة الرعاية اللاحقة للإفراج متممة للعملية الإصلاحية بكاملها، بحيث يتوقع أنْ تضيع نتائج برامج المعاملة العقابية وإعادة التأهيل ما لم تتبعها برامج رشيدة تمكن السجين المفرج عنه من مواجهة الحياة في المجتمع بدون نكسة تدفع به إلى عالم الجريمة من جديد فيعود إلى السجن مرة أخرى وهو ما يصطلح عليه بصدمة الافراج. إن هناك جهودا صنعت آثارا بالقدر الذي أتاح لها الوقت الذي بذلت خلاله والسبل التي استعين بها أثناء تنفيذ المحكوم عليه العقوبة السالبة للحرية، ويغلب أن تكون هذه الآثار في حاجة إلى ما يتمها حتى تبلغ النطاق الذي يقتضيه التأهيل الاجتماعي.

أن المفرج عنه في الغالب يتعرض عقب الإفراج عنه لظروف سيئة اصطلح على التعبير عنها (بصدمة الإفراج)، وتفرض ظروف هذه الأزمة على السلطات العامة أن تسعى إلى تقديم المعونة للمفرج عنه، وبخلافه عرضت المجتمع لخطر عودته إلى الجريمة تحت ضغط هذه الظروف، وافشلت الجهود التي سبق وأن بذلت.

ثانيا: أهمية الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى تحليل البرامج التي تقدمها المؤسسات العقابية من حيث فعاليتها في مساعدة المفرج عنهم في تخطي صدمة الافراج، وبالتالي تحسين وتطوير هذه البرامج لتكون أكثر توافقًا مع احتياجات هؤلاء الأفراد. بشكل عام، هذه الدراسة تسهم في تحسين السياسات العقابية والبرامج الإصلاحية في المؤسسات العقابية، مما يعود بالفائدة على الأفراد والمجتمع ككل.

ثالثاً: إشكالية الدراسة: تتمثل إشكالية هذه الدراسة في التحديات التي يواجهها السجناء بعد الإفراج عنهم، وكيفية تأثير هذه التحديات على إعادة إدماجهم في المجتمع، مما يثير التساؤلات حول مدى فاعلية هذه المؤسسات في تأهيلهم للاندماج في المجتمع، ومنع عودتهم إلى الجريمة. ومن هذا المنطلق يبرز التساؤل الرئيسي للدراسة: إلى أي مدى تسهم المؤسسات العقابية في مساعدة المفرج عنهم على تخطي أزمة الإفراج وإعادة الاندماج في المجتمع؟ ومن هذا التساؤل تتفرع عدة أسئلة تتمثل في:

١. ما الجوانب النفسية والاجتماعية التي يعاني منها المفرج عنهم بعد الإفراج؟

٢. ما مدى تأثير الوصمة الاجتماعية والبطالة على فشل المفرج عنهم في الاندماج؟

٣. ما المعوقات التي تحد من فاعلية المؤسسات العقابية في أداء دورها الإصلاحي؟

رابعاً: هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على أهمية البرامج التأهيلية والرعاية التي تتولها المؤسسات العقابية في تفادي المفرج عنه صدمة الافراج التي من الممكن ان يتعرض لها المفرج عنه وتكون سببا رئيسياً في عودته الى مجال الجريمة، كما تهدف الدراسة الى نشر التوعية المجتمعية ودورها في احتضان المفرج عنهم مما يساهم في إعادة اندماجهم في المجتمع وبالتالي الحد من عودتهم للسلوك الاجرامي.

خامساً: منهج الدراسة: من اجل تحقيق اهداف هذه الدراسة فقد اتبعت الباحثة المنهج الوصفي والتحليلي من خلال استعراض جملة من المصادر العلمية والتشريعات القانونية التي بحثت بمواضيع ومفردات الدراسة وتحليلها لغرض الوقوف على مفهوم موضوع الدراسة واعراضه واسبابه وطرق تفاديه وفقاً للسياسة الجنائية المتبعة في هذا المجال.

سادساً: خطة الدراسة: قسمت الباحثة هذه الدراسة الى مطلبين، تضمن المطلب الأول بيان ماهيَة صدمة الافراج من خلال فرعين، تناولنا في الفرع الأول مفهوم صدمة الافراج واما الفرع الثاني فكان لبحث اسبابها، اما المطلب الثاني فقد بحثنا من خلاله دور المؤسسات العقابية في تفادي المفرج عنه صدمة الافراج من خلال فرعين، خصصنا الفرع الأول لبيان التأهيل النفسي والثقافي والمهني المسبق للنزيل، اما الفرع الثاني فكان لبحث الرعاية اللاحقة للمفرج عنه متمثلة بالتمكين الاقتصادي والدعم الاجتماعي والمساندة القانونية والمتابعة المستمرة، وانتهت الدراسة بخاتمة تضمنت عدد من الاستنتاجات والمقترحات.

المطلب الأول: مـاهيَـة صدمة الافراج

صدمة الإفراج هي تحديات نفسية واجتماعية كبيرة يعاني منها المفرج عنه بعد الخروج من السجن، فالتكيف مع الحياة بعد السجن يمكن أن يكون معقدًا بسبب مجموعة من العوامل، مثل الضغوط النفسية، الوصمة الاجتماعية، وصعوبة التكيف مع المجتمع. ان معالجة هذه الصدمة تتطلب دعمًا نفسيًا واجتماعيًا وتوفير برامج تأهيلية تساعد الأفراد على تخطيها،[١] وعليه سنقسم هذا المطلب الى فرعين، نتناول في الفرع الأول بيان مفهوم صدمة الافراج، اما الفرع الثاني فسيكون لاستعراض أسباب تعرض المفرج عنه لصدمة الافراج.

الفرع الأول: مفهوم صدمة الافراج وأعراضها

تُعرف صدمة الإفراج بعد السجن بانها تجربة نفسية يمر بها الشخص بعد خروجه من السجن بعد فترة طويلة من الاحتجاز. هذه الصدمة تشمل مجموعة من التحديات النفسية والاجتماعية التي يواجهها الشخص،[٢] حيث يتعرض المفرج عنهم من المؤسسات العقابية لضغوط نفسية وبيئية عقب إطلاق سراحهم تعيق بذلك إمكانية اندماجهم في المجتمع مرة أخرى وممارسة حياتهم بشكل طبيعي.[٣]

وهناك من عرفها على أنها الحالة التي تتضمن مجموعة من الموانع والمعيقات الشخصية والمعيشية البيئية والمجتمعية التي يصادفها السجناء السابقين، ويشعرون بالعجز أمامها لكونهم لا يكونون جاهزين أو مزودين بما يكفل لهم التغلب عليها عندما يحاولون الادماج ثانية في المجتمع، وتمثل عوامل خطر أساسية للعودة للجريمة.[٤] **وللصدمة مدار البحث اعراض تتمثل في الاتي:**

اولاً: الارتباك والتشويش: ان التشويش والارتباك هما من الأعراض الشائعة التي قد يعاني منها المفرج عنهم بعد خروجهم من السجن، ويعتبران جزءًا من صدمة الإفراج، هذه الأعراض تؤثر على قدرتهم على التكيف مع الحياة خارج السجن وقد تجعل عملية إعادة الإدماج الاجتماعي صعبة.[٥] والإدماج الاجتماعي هو نظامًا يستهدف إعادة النزيل أو المودَع إلى وضعه القانوني والاجتماعي السابق كما كان قبل صدور الحكم بالإدانة، بحيث لا يجوز حرمانه من أي حق، ولا إلصاق أي صفة تمسّ كرامته أو تضعه في موضع العار. ذلك أن الحرمان من الحقوق بات يُعدّ من الانتهاكات الجسيمة التي تحظرها المواثيق والأعراف الدولية، ومن ثمّ يجب تمكينه من التمتع الكامل بجميع حقوقه المدنية دون تمييز.[٦] ويعكس التشويش والارتباك الصراع الداخلي الذي يشعر به المفرج عنه بسبب التغييرات المفاجئة في حياته والضغوط النفسية التي يواجهها، كما قد يعاني المفرج عنهم من صعوبة في اتخاذ القرارات البسيطة في حياتهم اليومية، مثل اختيار العمل أو تحديد الخطوات القادمة في حياتهم وذلك بسبب التشويش الذهني الناتج عن الإفراج وعدم القدرة على التركيز على الحلول الفعالة للمشاكل اليومية.[٧]

ثانياً: العزلة الاجتماعية: الكثير من السجناء الذين تم الإفراج عنهم يشعرون بالوحدة والعزلة، خاصة إذا كانوا قد فقدوا علاقاتهم مع الأصدقاء والعائلة أثناء فترة السجن أو إذا كانت لديهم صعوبة في إعادة بناء هذه العلاقات بعد الخروج، لذا فقد يعاني المفرج عنهم من مشاعر متضاربة بين الرغبة في العودة إلى الحياة الطبيعية والشعور بالانفصال عن الواقع الاجتماعي والمجتمعي.[٨] ويشعر بعض المفرج عنهم أنهم في وضع غير مألوف مما يؤدي إلى شعور بالإرهاق النفسي والارتباك عند مواجهة هذه التغييرات حتى بعد الإفراج، قد يشعر المفرج عنهم بالعزلة الاجتماعية أو أنهم مرفوضون من المجتمع بسبب سجلهم الجنائي.[٩]

ثالثاً: التحديات الاقتصادية: تلعب التحديات الاقتصادية التي يتعرض لها المفرج عنهم بعد خروجهم من السجن دورًا كبيرًا في تفاقم صدمة الإفراج، هذه التحديات يمكن أن تكون سببًا رئيسيًا في شعورهم بالضيق والارتباك، وقد تؤثر على قدرتهم على التكيف مع الحياة خارج السجن، مما يزيد من

احتمالية العودة إلى السلوك الإجرامي.[١٠] وقد يواجه المفرج عنهم صعوبة في العثور على عمل بسبب سجلاتهم الجنائية، فالعديد من أصحاب العمل يترددون في توظيف الأفراد الذين لهم سجل إجرامي، مما يجعل البحث عن عمل مهمة صعبة، او العثور على وظيفة تتناسب مع مؤهلاته وهذا يمكن أن يؤدي إلى شعور باليأس والإحباط[١١]

الفرع الثاني: أسباب التعرض لصدمة الافراج

ان الشعور بالوصمة بعد الخروج من السجن هو أحد أبرز التحديات النفسية والاجتماعية التي يواجهها الأفراد المفرج عنهم، وتتشكل هذه الوصمة نتيجة للأحكام الاجتماعية السلبية التي يتعرض لها الأفراد بسبب خلفيتهم الجنائية. هذه الوصمة تؤثر بشكل كبير على حياتهم الشخصية والاجتماعية وقد تساهم في استمرار مشاعر الإحباط والعزلة. وأسباب الشعور بالصدمة بعد الخروج من السجن:

اولاً: التصنيف الاجتماعي السلبي: يعاني المفرج عنه من النظر إليه في كثير من الأحيان كمجرم أو شخص لا يمكن الوثوق به، حتى إذا كانت جريمته قديمة أو بسيطة، هذه النظرة العامة تجعل الأفراد المفرج عنهم يشعرون بالرفض الاجتماعي،[١٢]لان التصنيف الاجتماعي السلبي والنظرة الدونية التي قد يواجهها المفرج عنه تعتبر من الأسباب الرئيسية التي تساهم في تعرضه لصدمة الإفراج التي يعيشها المفرج عنه خلال الأشهر الأولى بعد إطلاق سراحه، وتؤدي في الغالب إلى عودة المفرج عنه ثانية لارتكاب السلوك المنحرف إذا لم يجد من يقدم له يد المساعدة لتجاوزها.[١٣]

ثانياً: التمييز من قبل الأسرة والأصدقاء: ان العلاقة بين المفرج عنه وأسرته قد تكون مشوبة بالشكوك أو الخوف، مما يعزز الوصمة الاجتماعية ويزيد من الشعور بالعزلة بعد سنوات من السجن، وقد تكون هناك فجوة كبيرة بين المفرج عنهم وبين المجتمع أو الأفراد الذين كانوا جزءًا من حياتهم قبل السجن.[١٤] وهذا يمكن أن يؤدي إلى علاقات متوترة أو مدمرة، مع شعور دائم بالانفصال، وهذا قد يؤثر على قدرتهم على بناء علاقات صحية مع الأشخاص من حولهم، بما في ذلك أفراد الأسرة أو الأصدقاء، فالشعور بعدم القبول الاجتماعي يمكن أن يعزز العزلة ويؤدي إلى الانطواء.[١٥]

ثالثاً: زيادة الضغوط النفسية: قد يعتقد المفرج عنه أنه سيكون محطًا للسخرية أو الرفض من قبل المجتمع عند محاولة إيجاد عمل أو المشاركة في الأنشطة الاجتماعية، قد ينتج عن ذلك نقص في الثقة بالنفس، حيث يشعر أنه لا مكان له في المجتمع مما يترجم في صعوبة حصول المفرج عنه على فرصة عمل، فالعديد من أصحاب العمل يترددون في توظيف الأفراد الذين لديهم سجلات جنائية، حتى لو كانوا قد دفعوا ثمن أفعالهم في الماضي.[١٦] ان هذا النوع من التمييز قد يؤدي إلى فقدان الأمل في العثور على عمل، وبالتالي زيادة الضغوط النفسية، فالوصمة الاجتماعية قد تؤدي إلى زيادة احتمالات الإصابة بالاضطرابات النفسية مثل الاكتئاب، القلق، أو اضطرابات ما بعد الصدمة.[١٧] ان الشعور بأن الشخص لا يمكنه الهروب من ماضيه بسبب ما يراه الآخرون يمكن أن يتسبب في زيادة مشاعر اليأس، كما تراكم هذه المشاعر قد يدفع البعض إلى العودة إلى السلوكيات السابقة أو اللجوء إلى العزلة كطريقة للتعامل مع تلك الضغوط.[١٨]

رابعاً: تأثير الإعلام والمجتمع: غالبًا ما يُصوَّر المفرج عنهم في وسائل الإعلام على أنهم مجرمون سابقون أو أفراد يشكلون تهديدًا، وهذا يساهم في تعميق الوصمة الاجتماعية، فالمجتمعات التي تتمسك بقيم صارمة قد تكون أكثر قسوة في التعامل مع المفرج عنهم، مما يزيد من صعوبة التكيف وإعادة الادماج.[١٩] ومن الجدير بالذكر انه، حتى في حالة وجود محاولات من المفرج عنهم للتفاعل مع أفراد المجتمع، فإنهم قد يواجهون مواقف سلبية نتيجة لهذه النظرة الدونية، سواء كانت رفضًا أو تجاهلًا أو سخرية.[٢٠] التمييز الاجتماعي والنظرة الدونية تُعدان من العوامل الأساسية التي تساهم في تعرض المفرج عنه الى صدمة الإفراج، حيث ان هذه النظرة السلبية تؤثر بشكل كبير على الصحة النفسية والقدرة على إعادة الادماج الاجتماعي، وعليه فأن برامج التأهيل الاجتماعي التي تمارسها المؤسسات العقابية يمكن لها تقليل هذه النظرة السلبية ومساعدة المفرج عنه على إعادة بناء حياته بشكل إيجابي ومستدام مستعينة بذلك بوسائل الاعلام.[٢١]

إن التقدم الحقيقي في السياسة العقابية يُعزى إلى التطور الذي طرأ على أهداف العقوبات السالبة للحرية وكذلك على النظرة إلى المحكوم عليه، فقد أصبحت فكرة إصلاح المحكوم عليه وتأهيله تحتل موقعًا بارزًا ضمن أهداف العقوبة في الفكر العقابي الحديث، ومن جهة أخرى لم يعد يُنظر إلى المحكوم عليه كمنبوذ اجتماعي، بل يُنظر إليه كشخص عادي تعرض لتأثيرات وظروف مفسدة دفعته إلى الانحراف وارتكاب الجريمة الأمر الذي يستدعي معالجته وإعادة توجيهه بدلًا من إقصائه.[٢٢]

المطلب الثاني: دور المؤسسات العقابية في تفادي التعرض لصدمة الافراج

تلعب المؤسسات العقابية دورًا مهمًا في إعداد السجين لتفادي صدمة ما بعد الإفراج، من خلال برامج وطرق تركز على إعادة التأهيل النفسي، الاجتماعي، والاقتصادي له. الهدف منها هو تجهيز السجين لمواجهة الحياة بعد السجن بشكل أفضل، وتقليل مخاطر الانتكاسة أو العودة إلى السلوكيات السابقة.

ويبرز دور المؤسسات العقابية في تفادي المفرج عنه التعرض لصدمة الافراج في اتجاهين، الأول يكون سابقاً على الافراج ومتمثلاً بالتأهيل النفسي والثقافي والمهني للنزيل خلال فترة تنفيذ عقوبته السالبة للحرية، اما الاتجاه الثاني فيتمثل بالرعاية اللاحقة وتشمل التمكين الاقتصادي والدعم الاجتماعي والمساندة القانونية علاوة على المتابعة المستمرة للمفرج عنه، ولهذا سوف نتناول هذين الاتجاهين من خلال فرعين وكالاتي: –

الفرع الأول: التأهيل النفسي والثقافي والاجتماعي المسبق للنزيل

يعد التأهيل داخل المؤسسات العقابية من العناصر الأساسية لإعداد النزيل للاندماج الاجتماعي بعد انتهاء فترة العقوبة، فهذه البرامج لا تقتصر فقط على إصلاح السلوكيات السلبية أو تقديم أوقات قضائية للنزيل، بل تهدف أيضًا إلى إعادة تأهيله نفسيًا واجتماعيًا وثقافيًا، بما يسهم في تحسين شخصيته وتمكينه من العودة للمجتمع بشكل أكثر صحة وفاعلية،[٢٣] وعليه سنتناول هذه الأنواع من التأهيل وكالاتي:

اولاً: التأهيل النفسي: ان التأهيل النفسي للنزيل يعد من الجوانب الأساسية في عملية إعادة التأهيل داخل المؤسسات العقابية، إذ يساعد النزيل على التكيف النفسي مع ظروف السجن والتعامل مع مشاعر التوتر والاكتئاب والقلق التي قد يواجهها أثناء فترة العقوبة وبعد الإفراج عنه.[٢٤] التأهيل النفسي يهدف إلى إعداد النزيل نفسياً ليتمكن من التعامل مع التحديات التي قد يواجهها في المجتمع بعد الخروج من السجن ويقلل من فرص العودة إلى السلوك الإجرامي،[٢٥] وعليه سنتناول وسائل هذا النوع من التأهيل وكالاتي:-

١. **العلاج النفسي:** ويكون من خلال توفير جلسات دعم نفسي، فيمكن للمؤسسات العقابية معالجة المشكلات النفسية التي قد يعاني منها السجين مثل الاكتئاب، القلق، والاضطرابات النفسية الأخرى، وهذا النوع من الدعم يساعد في تعزيز الصحة النفسية للسجين قبل الإفراج.٢٦

٢. **تقديم الاستشارات والسماح بالزيارات:** ان تقديم المؤسسات العقابية جلسات الاستشارات الفردية والجماعية تساعد السجناء على التحدث عن مشاعرهم، ومناقشة تجاربهم، وتعلم استراتيجيات التأقلم مع الصعوبات، وتساعد هذه الإجراءات في تسهيل عملية علاج السجين وتأمين تأهيله بما يخدم عملية إدماجه في المجتمع، ذلك أن الوقوف على جانبه الاجتماعي يدفع بتنمية قدراته وتعويده على الأنماط السلوكية السوية.٢٧ وتتفق النظم العقابية الحديثة على منح أفراد أسرة النزيل حق زيارته، كما يجوز لإدارة المؤسسة العقابية السماح بزيارة أشخاص من خارج العائلة متى كانت الزيارة تسهم في دعم عملية التأهيل، وتُعد هذه الزيارات وسيلة فعالة لتعزيز الصلة المعنوية بين النزيل وأسرته، حيث تُمكّنه من متابعة الأحداث العائلية المهمة، وتُسهم في الحفاظ على الروابط الأسرية وتقويتها، بما يعزز من فرص إعادة إدماجه في المجتمع ويوجه المؤسسة العقابية نحو تحقيق أهدافها التأهيلية.٢٨ كما تساعد الزيارات التي يقوم بها الأهل لقربها المحكوم عليه في تعزيز الشعور بالانتماء لدى السجين إلى مجتمعه مما يحفز لديه عوامل إيجابية تحثه على الرجوع إلى أهله ومجتمعه كفرد سليم وتقلل لديه احتمالات العودة إلى الأعمال المخالفة للقانون.٢٩

٣. **التهذيب الأخلاقي والديني:** تقدم بعض المؤسسات العقابية برامج تعليمية حول القيم الاجتماعية والأخلاقية، ومحاضرات وبرامج تعليمية مما يساعد السجين على فهم السلوكيات المقبولة في المجتمع بعد الإفراج.٣٠ ويقوم عادة بمهمة التهذيب الديني رجال دين تعينهم المؤسسة العقابية خصيصاً لهذه المهمة،٣١ في بعض الحالات، تسهم الأنشطة الدينية أو المحاضرات دينية في تعزيز الشعور بالسلام الداخلي والإيمان بقيمة التغيير وتنمية الجانب الديني والثقافي لدى النزلاء.٣٢ يعد التهذيب جانبًا محوريًا في النظام العقابي، إذ تُشكّل المعاملة العقابية في جوهرها وسيلة لإعادة التأهيل والإصلاح. وتكمن أهمية التهذيب الأخلاقي في تعزيز الوازع القيمي لدى المحكوم عليه، وذلك من خلال مختلف الوسائل الممكنة، بما يسهم في دعم إرادته وتنمية قدراته، وتهيئته لبناء شخصية متوازنة قادرة على الاندماج في المجتمع بشكل إيجابي بعد الإفراج عنه.٣٣

ثانياً: التأهيل المهني والتعليمي: التأهيل المهني والتعليمي للنزلاء أثناء تنفيذ العقوبة يعتبر من وسائل الرعاية التي يتم تقديمها للنزيل قبل الإفراج عنه، فهو لا يقتصر على توفير فرص التعلم والتطوير المهني فقط، بل يشكل جزءًا أساسيًا من عملية التحضير للعودة إلى المجتمع بشكل إيجابي وفعّال،[٣٤] ويُعَتَبر هذا النوع من التأهيل أحد الأسس التي تساعد النزيل على تحسين وضعه الشخصي والاقتصادي والاجتماعي بعد قضاء فترة العقوبة.[٣٥] تقدم العديد من المؤسسات العقابية برامج تدريبية للسجناء لتعليمهم مهارات عملية ومهنية، مثل النجارة، الحرف اليدوية، تكنولوجيا المعلومات، أو غيرها من المهارات التي قد تساعدهم في الحصول على عمل بعد الإفراج.[٣٦] كما تقدم المؤسسات العقابية أيضًا فرصًا تعليمية، سواء لاستكمال التعليم العام أو للحصول على شهادات في مجالات محددة، هذا يعزز من فرص السجين في إيجاد عمل وتحقيق الاستقلال الاقتصادي بعد الإفراج.[٣٧]

يُعد تنظيم التعليم داخل المؤسسات العقابية عنصرًا أساسيًا في عملية التأهيل، ويشمل مختلف المستويات التعليمية، بدءًا من برامج محو الأمية ووصولًا إلى التعليم العالي بمستوى الجامعات. وتُنفّذ هذه البرامج وفق مناهج تعليمية معتمدة، مماثلة لتلك التي تطبقها وزارتا التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي، بما يضمن تكافؤ الفرص وجودة التعليم داخل هذه المؤسسات.[٣٨]

ويعتبر العمل داخل المؤسسات العقابية وسيلة فعّالة لإكساب النزيل مهارات مهنية تساعده على ممارسة حياة أقرب إلى الحياة الطبيعية في المجتمع الحر، وقد أظهرت الدراسات في المجال العقابي أن للعمل دوراً تهذيبياً بارزاً، لا سيما لدى فئة من المحكوم عليهم الذين كان الدافع إلى ارتكابهم للجريمة هو الكسل أو البطالة؛ إذ يؤدي تعويدهم على العمل إلى استئصال أحد الأسباب الرئيسة لانحرافهم السلوكي، كما أن هذا الدور التهذيبي يمتد ليشمل كافة النزلاء، لما للعمل من قدرة على الكشف عن المواهب الكامنة وتنميتها، فضلاً عن غرس الشعور بالاعتزاز بالنفس واحترام قيمة الحياة المنتجة، ومن هنا يُنظر إلى العمل العقابي على أنه تدريب عملي على العيش الشريف والسلوك القويم.[٣٩]

ثالثاً: إعادة التأهيل الاجتماعي: التأهيل الاجتماعي للنزلاء يعد من الوسائل الأساسية في الرعاية داخل المؤسسات العقابية. يهدف هذا التأهيل إلى إعادة إدماج النزلاء في المجتمع بعد انتهاء فترة عقوبتهم، من خلال تقديم الدعم النفسي، الاجتماعي، والتعليم والتدريب المهني الذي يساعدهم على التكيف مع الحياة الاجتماعية بشكل إيجابي، ويساهم التأهيل الاجتماعي بشكل كبير في تقليل معدلات العودة إلى الجريمة، مما يعزز أمن المجتمع بشكل عام،[٤٠] ويشمل:-

١. **برامج إدارة الغضب والمهارات الاجتماعية:** تسعى المؤسسات العقابية الى تقديم برامج تعليمية للسجناء لتعزيز مهاراتهم الاجتماعية، مثل التعامل مع الآخرين، إدارة الغضب، والقدرة على التواصل بشكل فعال وهذا يساعد السجين على تجنب السلوكيات العدوانية أو الانعزالية بعد الإفراج.٤١ كما تقدم بعض المؤسسات العقابية برامج تهدف إلى تحسين العلاقات الاجتماعية للسجين مع أسرته وأصدقائه، فيتعلم السجين كيفية بناء علاقات صحية وتجاوز العقبات الاجتماعية التي قد يواجهها بعد الإفراج.٤٢

٢. **إعداد السجين للعودة إلى الحياة اليومية:** تقوم بعض المؤسسات العقابية بتنظيم برامج تحضيرية تركز على حياة السجين بعد الإفراج، مثل التدريب على كيفية التعامل مع الحرية، كيفية إدارة وقتهم، وكيفية التعامل مع التحديات التي قد يواجهونها في المجتمع الخارجي، ويتم تدريب السجين على كيفية التأقلم مع الحياة خارج السجن، والابتعاد عن العزلة أو الصدمات النفسية الناتجة عن التغيير الكبير في نمط الحياة.٤٣ ويعد التأهيل الاجتماعي خطوة مهمة لتغيير السلوكيات الإجرامية لدى النزلاء من خلال برامج متخصصة، يتم توجيه النزلاء إلى طرق أكثر فاعلية للتعامل مع المشاعر والسلوكيات السلبية التي قد تؤدي إلى الجريمة، فهذه البرامج تسهم في تعليم النزلاء مهارات حل المشكلات، إدارة الغضب، والتفاعل بشكل إيجابي مع الآخرين.٤٤

الفرع الثاني: الرعاية اللاحقة للمفرج عنه

ان الدور الأساسي للمؤسسة العقابية هو السعي لتأهيل نزيلها، ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق تغير أُسلوب المعاملة العقابية المستمرة أثناء تواجد النزيل بداخلها وتَبني معاملة خاصة لمن اقترب موعد الإفراج عنه، ولا بد من الإشارة إلى أن المفرج عنهم جميعاً يحتاجون إلى رعاية لاحقة بعد الإفراج بغض النظر عن العمر او الجنس او الفترة التي أمضاها النزيل داخل المؤسسة العقابية، وتتمثل الرعاية اللاحقة للمفرج عنه في التمكين الاقتصادي وتقديم الدعم الاجتماعي والمساندة القانونية بالإضافة الى المتابعة المستمرة للمفرج عنه والتي سنتناولها كالاتي:-

اولاً: التمكين الاقتصادي: تبدو أهمية هذه الصورة من صور المعونة اللاحقة إذا تبينا قدر الصعوبة التي يعانيها المفرج عنه في سبيل العثور على عمل، إذ بعد خروج المفرج عنه من المؤسسة العقابية تعترضه العديد من الصعوبات والمعوقات التي تحول دون إمكانية عثوره على عمل يتعيش منه، وذلك لرفض جهات العمل المختلفة تشغيله، فانه يندر أن يقبل رب عمل أن يشغل لديه مفرج عنه يوصف بأنه مجرم سابق، كما انه يسوده الشك في أن يكون قد انصرف عن الإجرام نهائيا.[٤٥] وتبرز لنا اهم وسائل التمكين الاقتصادي كالاتي:

١. **المساعدة في الحصول على وظيفة:** تأتى أهمية توفير العمل الشريف للمفرج عنه في انه السبيل إلى شغل الوقت في نشاط ذي قيمة اجتماعية إيجابية، وبالإضافة إلى ذلك فانه الوسيلة إلى انتظام مورد للعيش،٤٦ ومن هاتين الوجهتين يكفل العمل الشريف ابتعاد المفرج عنه عن الجريمة من خلال توفير فرص عمل، سواء من خلال التوجيه المهني أو التواصل مع أرباب العمل الذين يتفهمون وضعهم، وهذا يمكن أن يكون له تأثير كبير في إعادة تأهيلهم بشكل ناجح.٤٧

٢. **المساعدة في إدارة الشؤون المالية:** برامج للتعليم المالي تساعد المفرج عنه على تعلم كيفية إدارة أمواله وتجنب الانزلاق في سلوكيات اقتصادية خاطئة، وتحقيق هذه الصورة من صور الرعاية اللاحقة أمر ميسور ويحققه القائمون على المؤسسات العقابية، فالمسجون يقوم بالعمل داخل السجن وينال على عمله هذا أجرا، ويجرى العمل في المؤسسات العقابية على احتجاز جزء من مقابل العمل يدخر لحساب المحكوم عليه حتى يكون رصيدا له تقدمه له المؤسسة عند الإفراج عنه فيستعين به على مواجهة الحياة.٤٨

٣. **الشراكات مع منظمات غير حكومية:** تتعاون بعض المؤسسات العقابية مع منظمات غير حكومية ومؤسسات المجتمع المدني لتقديم المزيد من الدعم للسجناء بعد الإفراج،٤٩ هذه المنظمات يمكن أن توفر مساعدات مالية،٥٠ تدريب على المهارات، ودعم في عملية التوظيف.٥١ ويلاحظ في هذا الجانب ان الدولة تتحمل واجبا أساسيا في هذا المجال يضم بين أجزائه تخفيف القيود الموضوعة على تعيين المفرج عنهم في الوظائف، ويجدر بالدولة أن تقدم المعونات إلى المؤسسات التي تقبل تعيين المفرج عنهم.٥٢

ثانياً: الدعم الاجتماعي والمساندة القانونية: ان تقديم الدعم الاجتماعي والمساندة القانونية للمفرج عنه تكون من خلال التعاون مع مستشارين اجتماعيين وقانونين يساعد في تحسين جودة حياة السجناء بعد الإفراج عنهم، ويتيح لهم الحصول على الدعم اللازم للتكيف مع المتغيرات الاجتماعية.[٥٣] والمساعدة في إعادة بناء العلاقات الاجتماعية يشمل المساعدة في إعادة التواصل مع الأسرة والأصدقاء، ودعمهم في بناء شبكة اجتماعية صحية وهو أمر بالغ الأهمية للاندماج الاجتماعي.[٥٤]

١. **الدعم الاجتماعي:** أنَّ الفرد المفرج عنه يواجه نبذا اجتماعيا من قبل أفراد المجتمع السوي متمثلا في عملية الرفض الكامل لما بدر منه من سلوك، ومستمرا في توجيه النقد اللاذع لتصرفه الذي نتج عنه هذا السلوك، ومؤكدا رفض فكرة التعضيد الاجتماعي له، وذلك إما بالإعلان الاجتماعي أو بالسلوك الظاهر لعيان المجتمع.٥٥ وتُعدّ الصدمة حالة نفسية تنشأ عندما يواجه الفرد عقبة تحول دون تحقيق أهدافه، ويعجز عن التعامل معها بفعالية، مما قد يترتب عليه ظهور اضطرابات نفسية مثل القلق، أو سلوكيات منحرفة كالجنوح أو الجريمة، وفي مثل هذه الحالات، يكتسب الدعم الاجتماعي أهمية بالغة، إذ يُسهِم في تعزيز قدرة الفرد على التكيف، ويساعده على إعادة التوحد مع القيم والمعايير الاجتماعية.٥٦

٢. **المساندة القانونية:** تعتبر من وسائل الرعاية اللاحقة المهمة التي تهدف إلى توفير الدعم القانوني اللازم للأفراد الذين تم الإفراج عنهم من السجون، كما انها تسهم بشكل كبير في تسهيل إعادة إدماجهم في المجتمع،٥٧ وتخفف من الصعوبات القانونية التي قد يواجهونها بعد الإفراج، بالإضافة إلى دعمهم في التكيف مع الحياة الجديدة بعد السجن، فالمساندة القانونية تتيح لهم الاستفادة من التوجيه القانوني لمعرفة حقوقهم وواجباتهم، والتأكد من أنهم يلتزمون بالقوانين دون الوقوع في مشاكل قانونية إضافية.٥٨

ثالثا: المتابعة المستمرة: بعد الإفراج عن السجين، توفر المؤسسات العقابية في بعض الأحيان برامج متابعة ومراجعة منتظمة لضمان أن السجين يواصل التقدم في حياته الجديدة، يمكن أن تشمل هذه المتابعة جلسات نفسية أو اجتماعية لمساعدته في التكيف مع الحياة بعد السجن.[٥٩] ان المتابعة الدورية للمفرج عنه تُعتبر من أبرز وسائل الرعاية اللاحقة التي تهدف إلى دعم المفرج عنهم في التكيف مع الحياة بعد السجن.[٦٠]

١. **المتابعة الدورية:** تتمثل أهمية هذه المتابعة في أنها توفر إطارًا من الدعم والمراقبة المستمرة لضمان أن الشخص المفرج عنه يلتزم بالقوانين ويسير على الطريق الصحيح، مما يساهم في إعادة إدماجه في المجتمع بنجاح ويقلل من احتمال عودته إلى السلوك الإجرامي، كما تقدم المتابعة الدورية فرصة للمفرج عنهم للحصول على الدعم النفسي والتوجيه الاجتماعي بشكل منتظم.٦١ ويساعد هذا الدعم في مواجهة التحديات النفسية والاجتماعية التي قد تنشأ بعد الإفراج، فالمفرج عنه قد يعاني من شعور بالضياع،

القلق، أو الشعور بالوصمة الاجتماعية، وهذه المتابعة توفر له فرصة للتحدث عن مشاعره ومشاكله، فمن خلال المتابعة الدورية يشعر المفرج عنه بوجود مسؤولية مستمرة تجاه المجتمع وأمام السلطات، وهذا قد يكون دافعًا له لتحسين سلوكه والابتعاد عن الانزلاق إلى السلوكيات الإجرامية.٦٢

يُوجَّه النزيل ضمن البرامج الإصلاحية إلى تنمية قدراته على التعامل مع مشكلاته بطرق سليمة، وإلى تعزيز احترامه للقانون والنظام، بالإضافة إلى تعميق وعيه بواجباته الاجتماعية تجاه نفسه وأسرته والمجتمع، وأهمية أداء هذه الواجبات بالشكل الأمثل بما يسهم في إعادة اندماجه بصورة إيجابية في المجتمع.[٦٣]

٢. **التقييم المستمر**: قد يشمل ذلك تقييم السلوك والرفاهية النفسية والاجتماعية للمفرج عنهم لضمان عدم تعرضهم للانتكاس، فمن خلال المتابعة المنتظمة، يمكن مراقبة سلوك المفرج عنهم عن كثب واتخاذ الإجراءات المناسبة في حال ظهرت بوادر انتكاس أو سلوك غير ملائم، ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات إعادة توجيههم إلى برامج تأهيلية إضافية أو إشراكهم في علاج نفسي متخصص، علاوة على ان التفاعل المنتظم مع الأخصائيين قد يقلل من احتمال العودة إلى السلوك الإجرامي ويعزز التزامهم بالمسار الصحيح.٦٤

٣. ان الهدف الأساسي للسياسة العقابية الحديثة يتمثل في تأهيل المحبوس وإصلاحه، تمهيدًا لإعادته إلى المجتمع كفرد صالح ومنتج، فإعادة الإدماج الاجتماعي وما يرتبط بها من أساليب المعاملة العقابية داخل المؤسسات العقابية لا تُعدّ مجرد التزام تفرضه الدولة، بل هي حق أصيل للمحبوس تُقرّه القوانين والمواثيق الإنسانية، ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي اعتماد أساليب ملائمة تشمل التهذيب الأخلاقي والديني، والتعليم، والتوجيه، والتدريب المهني، إضافة إلى توفير الخدمات الاجتماعية والإرشاد المتصل بالعمل العقابي والتربية البدنية وذلك بهدف تعزيز القيم الأخلاقية وتنمية القدرات الفردية لكل محبوس.٦٥

الخاتمة

في نهاية دراستنا الموسومة ((دور المؤسسات العقابية في مساعدة المفرج عنهم على تخطي صدمة الافراج))، ندرج ادناه اهم ما توصلت اليه الدراسة من استنتاجات ومقترحات وكالاتي:

اولاً: الاستنتاجات:

١. تلعب المؤسسات العقابية دورًا حيويًا في مساعدة المفرج عنهم على تخطي صدمة الإفراج والانتقال السلس إلى الحياة خارج السجن، من خلال برامج التأهيل الشاملة التي تشمل الدعم النفسي والاجتماعي والتدريب المهني والتعليم.

٢. تساهم هذه المؤسسات في تجهيز النزلاء لمواجهة التحديات التي قد تصادفهم بعد الإفراج، وتساعدهم على التكيف مع الحياة الجديدة بشكل إيجابي.

٣. إن الدعم المستمر قبل وبعد الإفراج للمحكوم عليه يعد خطوة أساسية في تقليل العوامل المسببة للانتكاس وعودتهم إلى السلوكيات الإجرامية، حيث تساعد المؤسسات العقابية المفرج عنهم على تطوير مهاراتهم وتحسين سلوكياتهم، مما يسهم في إعادة دمجهم في المجتمع كأفراد صالحين وفاعلين.

٤. أصبح دور المؤسسات العقابية ليس فقط في تنفيذ العقوبات، بل في تأهيل الأفراد للمستقبل وتوفير بيئة مناسبة للاندماج الاجتماعي بما يعزز من فرصهم في حياة أفضل وأكثر استقرارًا.

ثانياً: المقترحات

١. نقترح اعتماد المؤسسات العقابية على برامج متطورة وحديثة في التأهيل النفسي والاجتماعي والعمل على توفير خدمات الاستشارة النفسية للمفرج عنهم للتعامل مع مشاعر القلق، الاكتئاب، والتوتر الناتج عن فترة السجن.

٢. تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية تساعد النزلاء على تحسين مهارات التواصل والتفاعل الاجتماعي وتعلم كيفية التعامل مع مشاعر العزلة والرفض الاجتماعي.

٣. نقترح أن تشمل البرامج التدريبية داخل السجون تدريبًا على مهن قابلة للتوظيف في السوق مثل البرمجة، صيانة الأجهزة، الخياطة، النجارة، والحدادة، بالإضافة إلى تعليم مهارات التواصل والقيادة.

٤. إنشاء برامج متخصصة لدعم المفرج عنهم في البحث عن عمل، تشمل تدريبات على كتابة السيرة الذاتية، التحضير للمقابلات الوظيفية، وتوجيههم للفرص المتاحة في سوق العمل.

الهوامش:

(١) ناصر، مازن خلف، منصور، إبراهيم جبار، تطور السياسة العقابية بين الواقع والطموح العراق انموذجا (دراسة مقارنة)، مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة، المجلد (١)، العدد (٧)، ٢٠٢٢، (٤٦-٧٥)، ص ٥٤.

(٢) العنزي، طارق بخيت، معوقات برنامج الرعاية اللاحقة بالسجون السعودية من وجهة نظر الاخصائيين الاجتماعيين العاملين بالسجون (دراسة مطبقة بسجون منطقة الرياض)، المجلة الاكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، العدد (٥١) ،٢٠٢٣، (١٥٩- ١٩٢) ، ص ١٦٨.

(٣) بن عبيد، سعاد، الضغوط التالية لصدمة الافراج ودور الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم لإعادة إدماجهم في المجتمع، مجلة العلوم الاسلامية والحضارة، العدد (٦)، ٢٠١٧، (٣٧١ - ٣٩٢)، ص ٣٧٢.

(٤) الناصر، عبد الله، الرواشدة، حسين، صدمة الافراج للسجناء وادماجهم في المجتمع، ط١، مطابع الدستور التجارية، الأردن، ٢٠١١، ص ١٥٨.

(٥) زهوان، طارق، اليات الدمج الاجتماعي للمحبوسين في التشريع الجزائري، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية / جامعة محمد خيضر بسكرة ،٢٠١٥- ٢٠١٦، ص ٤٣.

(٦) ناصر، مازن خلف، منصور، إبراهيم جبار، مصدر سابق، ص ٥٣.

(٧) بن عبيد، سعاد، مصدر سابق، ص ٣٩٠.

(٨) العنزي، طارق بخيت، مصدر سابق، ص ١٦٨.

(٩) بن عمار، نوال، بن النوي، عائشة، الاليات والاساليب المستحدثة لإعادة التأهيل والادماج الاجتماعي للمحبوسين في الجزائر، مجلة دراسات في علوم الانسان والمجتمع، المجلد (٣)، العدد (١)،٢٠٢٠، (٤٨ - ٧١)، ص٦٣.

(١٠) العنزي، طارق بخيت، مصدر سابق، ص ١٦١.

(١١) بن عبيد، سعاد، مصدر سابق، ص ٣٧٣.

(١٢) الجابري، ايمان محمد علي، الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم كتدبير احترازي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٠، ص ٢٠.

(١٣) الناصر، عبد الله، الرواشدة، حسين، مصدر سابق، ص ١٥٣.

(١٤) العنزي، طارق بخيت، مصدر سابق ، ص ١٦٨.

(١٥) متولي، الاء حسني صالح، الشعور بالوصمة وعلاقته بالأداء الاسري الوظيفي لدى الغارمات المفرج عنهن، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية – العدد (٦١) ، ج (٤)، ٢٠٢٣، (٨٩٠-٩١٤)، ص٨٩٣.

(١٦) العنزي، طارق بخيت، مصدر سابق، ص ١٦٨.

(١٧) بن عبيد، سعاد، مصدر سابق، ص ٣٩٠.

(١٨) زهوان، طارق، مصدر سابق، ص٢٦.

(١٩) بن عمار، نوال، بن النوي، عائشة، مصدر سابق، ص٦٣.

(٢٠) متولي، الاء حسني صالح، مصدر سابق، ص٨٩٣.

(٢١) بن عبيد، سعاد، مصدر سابق، ٣٨٩.

(٢٢) عبد المنعم، سليمان، علم الاجرام والجزاء، منشورات الحلبي، بيروت، ٢٠٠٣، ص ٤١٠.

(٢٣) جباري، مليود، الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم وأثرها في الحد من الخطورة الاجرامية، مجلة أفاق للعلوم، العدد (٤)، ٢٠١٦، (١٠٧-١١٤)، ص ١١١.

(٢٤) بن عبيد، سعاد، مصدر سابق، ص٣٩٠.

(٢٥) العنزي، طارق بخيت، مصدر سابق، ص١٦٤.

(٢٦) بن عبيد، سعاد، مصدر سابق، ص ٣٩٠.

(٢٧) عطية، جميل حامد، معوقات العمل الإصلاحي في مدارس التأهيل دراسة ميدانية في مدرسة تأهيل الشباب البالغين، مجلة الآداب، العدد (١١٠)، ٢٠١٤، (٣٢٩-٣٧٤)، ص٣٣٦.

(٢٨) الحيدري، جمال ابراهيم، علم العقاب الحديث، ط١، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٥، ص ١٩٩.

(٢٩) بن عمار، نوال، بن النوي، عائشة، مصدر سابق، ص٦٤.

(٣٠) العطيات، سليمان عبد العزيز، أثر الإرشاد الديني على السجناء في المؤسسات الإصلاحية في المملكة العربية السعودية- دراسة تطبيقية في منطقة تبوك، رسالة ماجستير، عمادة كلية الدراسات العليا/ جامعة مؤتة، ٢٠٠٨، ص٢٢.

(٣١) جباري، ميلود، التعليم والتهذيب في المؤسسات العقابية ودورهما في الحد من الخطورة الإجرامية، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد (٢)، العدد (١)، ٢٠١٦، (٢١٠-٢٢٦)، ص٢٢٠.

(٣٢) القاضي، رامي متولي، الإطار القانوني لمراكز الإصلاح والتأهيل في النظام العقابي المصري، المجلة الجنائية القومية، المجلد (٦٥)، العدد (٣)، ٢٠٢٢، (٣٥-٩١)، ص ٧٩.

(٣٣) جباري، ميلود، التعليم والتهذيب في المؤسسات العقابية ودورهما في الحد من الخطورة الإجرامية، مصدر سابق، ص٢٢٢.

(٣٤) عبد الغني، نزيه محمد علي، إعادة تأهيل نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل والقاء الضوء على التشريعات الداخلية والمواثيق الدولية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد (١٠)، العدد (٣)، ٢٠٢٤، (٤٢٠-٤٥٤)، ص ٤٤٢.

(٣٥) العنزي، طارق بخيت، مصدر سابق، ص١٦٧.

(٣٦) بن عمار، نوال، بن النوي، عائشة، مصدر سابق، ص٦٥.

(٣٧) زهوان، طارق، مصدر سابق، ص ٥٦.

(٣٨) شراد، ليلى، السياسة العقابية الحديثة وأثرها على برامج التأهيل ونظم الإصلاح في الجزائر، مجلة الأستاذ البحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد (٦)، العدد (١)، ٢٠٢١، (٧١٤-٧٤٢)، ص ٧٣٢.

(٣٩) الحيدري، جمال إبراهيم، مصدر سابق، ص١٧١.

(٤٠) كلانمر، أسماء، الاليات والأساليب المستحدثة لإعادة التربية والادماج الاجتماعي للمحبوسين، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر ١، كلية الحقوق بن عكنون، ٢٠١١-٢٠١٢، ص ٥١.

(٤١) بن عمار، نوال، بن النوي، عائشة، مصدر سابق، ص٦٥.

(٤٢) بن عبيد، سعاد، مصدر سابق، ص ٣٧٩.

(٤٣) عطية، جميل حامد، مصدر سابق، ص٣٣٦.

(٤٤) بن عمار، نوال، بن النوي، عائشة، مصدر سابق، ص٦٥.

(٤٥) العنزي، طارق بخيت، مصدر سابق، ص ١٦٥.

(٤٦) القاضي، رامي متولي، مصدر سابق، ص٧٢.

(٤٧) بن عبيد، سعاد، مصدر سابق، ص ٣٨٤.

(٤٨) القاضي، رامي متولي، مصدر سابق، ص٥٦.

(٤٩) براك، يوسف محمد، مدى فاعلية برامج الرعاية اللاحقة لمدمني المخدرات في تأهيلهم اجتماعيا: دراسة ميدانية على مستشفى الصحة النفسية في منطقة حائل. رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا/ الجامعة الأردنية،٢٠١٤، ص٢.

(٥٠) جباري، مليود، الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم وأثرها في الحد من الخطورة الاجرامية، مصدر سابق، ص ١١٠.

(٥١) زهوان، طارق، مصدر سابق، ص ٧٦.

(٥٢) القاضي، رامي متولي، مصدر سابق، ص٧٦.

(٥٣) العنزي، طارق بخيت، مصدر سابق، ص١٦٥.

(٥٤) بن عبيد، سعاد، مصدر سابق، ص٣٨٠.

(٥٥) العنزي، طارق بخيت، مصدر سابق، ص ١٦٨.

(٥٦) السنهوري، أحمد محمد، مداخل ونظريات ونماذج الممارسة المعاصرة للخدمة الاجتماعية، دار النهضة العربية، مصر،١٩٩٧، ص٣٥٢.

(٥٧) جباري، مليود، الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم وأثرها في الحد من الخطورة الاجرامية، مصدر سابق، ص ١٠٨.

(٥٨) ملاك، وردة، نظام الرعاية اللاحقة للمفرج عنه بين النص القانوني والواقع العملي، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد (٥)، العدد (١)، ٢٠٢٠، (١٠٢٦-١٠٤١)، ص ١٠٣٧.

(٥٩) بن عمار، نوال، بن النوي، عائشة، مصدر سابق، ص ٥٦.

(٦٠) بن عبيد، سعاد، مصدر سابق، ص٣٩٠.

(٦١) بن عمار، نوال، بن النوي، عائشة، مصدر سابق، ص ٥٨.

(٦٢) متولي، الاء حسني صالح، مصدر سابق، ص٨٩٣.

(٦٣) الحيدري، جمال ابراهيم، مصدر سابق، ص ١٦٤.

(٦٤) بن عمار، نوال، بن النوي، عائشة، مصدر سابق، ص٦٠.

(٦٥) شراد، ليلى، مصدر سابق، ص ٧٢٩.

المراجع

اولاً: الكتب

١) الحيدري، جمال ابراهيم، علم العقاب الحديث، ط١، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٥.

٢) الجابري، ايمان محمد علي، الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم كتدبير احترازي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٠.

٣) السنهوري، أحمد محمد، مداخل ونظريات ونماذج الممارسة المعاصرة للخدمة الاجتماعية، دار النهضة العربية، مصر،١٩٩٧.

٤) الناصر، عبد الله، الرواشدة، حسين، صدمة الافراج للسجناء وادماجهم في المجتمع، ط١، مطابع الدستور التجارية، الأردن، ٢٠١١.

٥) عبد المنعم، سليمان، علم الاجرام والجزاء، منشورات الحلبي، بيروت، ٢٠٠٣.

ثانياً: الرسائل والأطاريح

١) العطيات، سليمان عبد العزيز، أثر الإرشاد الديني على السجناء في المؤسسات الإصلاحية في المملكة العربية السعودية–دراسة تطبيقية في منطقة تبوك، رسالة ماجستير، عمادة كلية الدراسات العليا/ جامعة مؤتة، الاردن، ٢٠٠٨.

٢) براك، يوسف محمد، مدى فاعلية برامج الرعاية اللاحقة لمدمني المخدرات في تأهيلهم اجتماعيا: دراسة ميدانية على مستشفى الصحة النفسية في منطقة حائل. رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا/ الجامعة الأردنية،٢٠١٤.

٣) زهوان، طارق، اليات الدمج الاجتماعي للمحبوسين في التشريع الجزائري، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية/ جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ٢٠١٥–٢٠١٦.

٤) كلانمر، أسماء، الاليات والأساليب المستحدثة لإعادة التربية والادماج الاجتماعي للمحبوسين، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر ١، كلية الحقوق بن عكنون، الجزائر، ٢٠١١–٢٠١٢.

ثالثاً: البحوث المنشورة

١) بن عبيد، سعاد، الضغوط التالية لصدمة الافراج ودور الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم لإعادة إدماجهم في المجتمع، مجلة العلوم الاسلامية والحضارة، العدد (٦)، ٢٠١٧، (٣٧١ – ٣٩٢).

٢) بن عمار، نوال، بن النوي، عائشة، الاليات والاساليب المستحدثة لإعادة التأهيل والادماج الاجتماعي للمحبوسين في الجزائر، مجلة دراسات في علوم الانسان والمجتمع، المجلد (٣)، العدد (١)،٢٠٢٠، (٤٨ – ٧١).

٣) جباري، ميلود، التعليم والتهذيب في المؤسسات العقابية ودورهما في الحد من الخطورة الإجرامية، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد (٢)، العدد (١)، ٢٠١٦، (٢١٠–٢٢٦).

٤) جباري، مليود، الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم وأثرها في الحد من الخطورة الاجرامية، مجلة أفاق للعلوم، العدد (٤)، ٢٠١٦، (١٠٧–١١٤).

٥) شراد، ليلى، السياسة العقابية الحديثة وأثرها على برامج التأهيل ونظم الإصلاح في الجزائر، مجلة الأستاذ البحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد (٦)، العدد (١)، ٢٠٢١، (٧١٤-٧٤٢).

٦) عبد الغني، نزيه محمد علي، إعادة تأهيل نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل والقاء الضوء على التشريعات الداخلية والمواثيق الدولية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد (١٠)، العدد (٣)، ٢٠٢٤، (٤٢٠-٤٥٤).

٧) عطية، جميل حامد، معوقات العمل الإصلاحي في مدارس التأهيل دراسة ميدانية في مدرسة تأهيل الشباب البالغين، مجلة الآداب، العدد (١١٠)، ٢٠١٤، (٣٢٩-٣٧٤).

٨) العنزي، طارق بخيت، معوقات برنامج الرعاية اللاحقة بالسجون السعودية من وجهة نظر الاخصائيين الاجتماعيين العاملين بالسجون (دراسة مطبقة بسجون منطقة الرياض)، المجلة الاكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، العدد (٥١) ،٢٠٢٣، (١٥٩- ١٩٢).

٩) القاضي، رامي متولي، الاطار القانوني لمراكز الإصلاح والتأهيل في النظام العقابي المصري، المجلة الجنائية القومية، المجلد (٦٥)، العدد (٣)، ٢٠٢٢، (٣٥-٩١).

١٠) متولي، الاء حسيني صالح، الشعور بالوصمة وعلاقته بالأداء الاسري الوظيفي لدى الغارمات المفرج عنهن، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية – العدد (٦١) ، ج (٤)، ٢٠٢٣، (٨٩٠-٩١٤).

١١) ملاك، وردة، نظام الرعاية اللاحقة للمفرج عنه بين النص القانوني والواقع العملي، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد (٥)، العدد (١)، ٢٠٢٠، (١٠٢٦-١٠٤١).

١٢) ناصر، مازن خلف، منصور، إبراهيم جبار، تطور السياسة العقابية بين الواقع والطموح العراق انموذجا (دراسة مقارنة)، مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة، المجلد (١)، العدد (٧)، ٢٠٢٢، (٤٦-٧٥).